

الفاعل

(ص) : الفاعل ونائبه .

الفاعل المفرغ له عاملٌ على جهة وقوعه منه ، أو قيامه به .

(ش) : لما كان الكلام ينمقد من مبتدأ وخبر ، وينشأ عنه نواسخ . ومن فعل وفاعل ، وينشأ عنه النائب عن الفاعل - انحصرت العمدة في ذلك . وقد تمّ الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه ^(١) وهذا هو النوع الثاني .

فالفاعل ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه ^(٢) ، أو قيامه به .

فالعامل يشمل الفعل نحو : قام زيد ، وما ضمنّ معناه كالمصدر ، واسم الفاعل والصفة المشبهة ، والأمثلة ^(٣) ، واسم الفعل ، والظرف ، والمجرور . والمفرغ يخرج نحو : « وأسروا النجوى الذين ظلموا ^(٤) » . وقولنا ^(٥) : على جهة وقوعه منه ، كضرب زيد ، وقيامه به ، كات زيد .

[رافع الفاعل]

(ص) : وزعم هشام : ^(٦) رافعه الإسناد . وقوم : شبهه للمبتدأ . وخلف :

معنى الفاعلية . وقوم : إحدائه الفعل . والكسائي : كونه داخلا في الوصف .

ونصب المفعول بخروجه . والجمهور : يجب تأخيره ، وذكره .

ويحذف مع عامله ، أو المصدر ^(٧) ، أو فعل المؤنثة ^(٨) : أو الجماعة المؤكدة .

(١) أ : « وما ينشأ عنه » . (٢) كلمة : « منه » سقطت من أ .

(٣) المراد بها : أمثلة المبالغة . (٤) الأنبياء ٣ . (٥) أ : « وقولي » .

(٦) هو هشام بن معاوية الضرير سبقت ترجمته ١ : ١٢٤ .

(٧) ط : « أو فاعل المصدر » .

(٨) أ : ط : « اللاتنين » ، تحريف .

ويقدّر في نحو: « ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ »^(١) « مُنَاسِبٌ »^(٢)

وقد يجزى بـ « مِنْ » أو الباء الزائدة ، وثعلب^(٣) : في كفى . قال ابن الزبير : إن كانت بمعنى : حسب .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : في رافع الفاعل أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور : أنه العامل المسند إليه من فعل ، أو ما ضمنّ معناه ، كما فهم من الحدّ ، لأنه طالب له .

الثاني : أن رَافِعَهُ الإسناد أي : النسبة ، فيكون العامل معنويّاً ، وعليه هشام . ورُدّ بأنّه لا يُعَدَّلُ إلى جعل العامل معنويّاً إلاّ عند تعذّر اللفظي الصّالح ، وهو هنا موجود .

الثالث : شَبَّهَهُ بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر . ورُدّ بأنّ الشبه معنويّ ، والمعاني^(٤) لم يستقرّ لها عمل في الأسماء .

الرابع : كونه فاعلاً في المعنى . وعليه خَلَفُ^(٥) ، كما نقله أبو حيان . ورُدّ بقوله : مات زيد ، وما قام عمرو .

الخامس^(٦) : ذهب قوم من الكوفيين : إلى أنه يرتفع بإحدائه الفعل ، كذا نقله ابن عمرون . ونقل عن خَلَفَ : أنّ العامل فيه معنى الفاعلية .

الثانية : الصحيح ، وعليه البصريون : أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله .

(١) يوسف ٣٥ . ط : « منا » بإسقاط السين والباء ، تحريف .

(٣) = ١ = وثعلب = تحريف .

(٤) كلمة : « والمعاني » سقطت من أ . (٥) انظر ١ : ٨٥ .

(٦) من قوله : « الخامس » إلى قوله : « معنى الفاعلية » .

سقط من أ ، ومكانه بياض مشار إليه بـ (ظ) .

وجوزَّ الكوفية (١) تقديمه نحو : زيد قام مستدلين بنحو قوله :

• ما لِلْجِمَالِ مَشِيْهَا وَيَبْدَأُ (٢) .

— ٦٢٧

أي ويبدأ (٣) مَشِيْهَا. وتأوله البصريون على الابتداء ، وإضمار الخبر الناصب : «ويبدأ» أي : ظهر أو ثبت . وثمرة الخلاف تظهر في نحو : الزيدان ، أو الزيدون قام .

الثالثة : الصحيح أيضاً (٤) . وعليه [١٦٠] البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ، ولا يجوز حذفه . وفرقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصلة في عدم تأثره (٥) بعامل متلوه ، وكالمضاف إليه ، فإنه يعتمد البيان ، وكهجز المركب في (٦) الامتراج بمتلوه (٧) ، ولزوم تأخيره (٨) . والخبر مبين (٩) للثلاثة . وهو معتمد الفائدة ، لا معتمد البيان . وبأن من الفاعل ما يستتر ، فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر .

وذهب الكسائي : إلى جواز حذف الفاعل للدليل كالمبتدأ والخبر . ورجحه السهيلي

وابن مضاء (١٠) .

ويستثنى على الأول صورَ يجوز فيها الحذف :

أحدها : مع رافعه تبعاً له : كقولك : زيداً لمن قال : مَنْ أَكْرَمُ ؟ والتقدير : أَكْرَمُ

زيداً (١١) ، فحذف الفاعل مع الفعل .

ثانيها : فاعل المصدر يجوز حذفه نحو : «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً (١٢)» .

ثالثها : فاعل فعل اثنين (١٣) المؤنث ، أو الجماعة المؤكدة بالنون نحو : «لَتُبْلَوْنَ (١٤)» .

(١) أ ، ب : «الكوفيون» .

(٢) للزياء . وعجزه :

• أَجْتَدَلَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ حَدِيدًا .

من شواهد : المغني ٢ : ١٤٥ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠١ ، والأشموني ٢ : ٤٦ .

(٣) «أي ويبدأ» سقط من ب . (٤) ط فقط : سقطت كلمة : «أيضاً» .

(٥) أ ، ط : «تأثيره» . (٦) أ : «من» مكان : «في» .

(٧) أ : «متلوه» بإسقاط باء الجرّ ، تحريف . (٨) أ : «تأخره» .

(٩) أ ، ب : «مبيناً» .

(١٠) أ ، ب : «ابن قضي» تحريف . وفي ط : «ابن مضاء» بدون همزة

(١١) ط : «زيد» بالرفع ، تحريف . (١٢) البلد ١٤ ، ١٥ .

(١٣) أ ، ب : «فعل اثنين» تحريف . (١٤) آل عمران ١٨٦ .

« فَمَا تَرَيْنَ^(١١) » ، فان ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين .

فإن قلت : قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه^(٢) المواضع المذكورة ، نحو قوله تعالى : « ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ^(٣) » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ^(٤) » فالجواب أن الفاعل فيه ضمير مقدر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل ، وهو البداء في^(٥) الآية لدلالة : « بدأ » ، والشّارب في الحديث لدلالة : « يشرب » . ويقاس بذلك ما أشبهه .

الرابعة : قد يجز الفاعل « مِنْ » الزائدة نحو : « مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ^(٦) » أي : ذِكْرٌ^(٧) ، أو الباء الزائدة نحو « وَكَفَى بِاللَّهِ^(٨) » . والمحّلّ في الصورتين رفع ، فيجوز الإتيان بالرفع والجسّ، مراعاة للمحلّ واللفظ . وغلبت زيادة الباء في^(٩) فاعل كفى نحو : « وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا ، وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا^(١٠) »

[مجرّد عامله]

(ص) : ويجرّد عامله إن كان ظاهراً من علامة تثنية وجمع إلا في لغة : أكلوني البراغيث . وقيل : هو خبر مقدم . وقيل : الثاني : بدل^(١١) .

(ش) : إذا أسند الفعل إلى الفاعل^(١٢) الظاهر ، فالشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات^(١٣) . ومن العرب من يلحقه الألف ، والواو ، والنون على أنها حروف دوال^(١٤) كماء التأنيث ، لاضمائر . وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : أكلوني البراغيث . ومنها قوله :

(١) مريم ٢٦ . (٢) أ ، ب : « هذه » ساقطة .

(٣) يوسف ٣٥ . (٤) انظر البخاري كتاب المظالم باب ٣٠ .

(٥) في أ : « المبتدأ » تحريف ، وفي ط : « البدء » .

(٦) الأنبياء ٢ . وفي ط « وما يأتيهم » . تحريف .

(٧) « أي ذكر » سقطت من ب . (٨) النساء ٦ .

(٩) « في » سقطت من ط . تحريف (١٠) النساء ٤٥ .

(١١) أ : « بقل » مكان : « بدل » ، تحريف .

(١٢) ب : « إذا أسند إليه الفعل إلى الفاعل » بزيادة : « إليه » ، تحريف .

(١٣) في النسخ الثلاث : « وقام الهندات » ، تحريف .

(١٤) ط : « دوال » مكان : « دوال » ، تحريف .

٦٢٨ - وقد أسلماه مبدعاً وحميم^(١) .

وقوله :

٦٢٩ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي - لِي أَهْلِي ، فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ^(٢)

وقوله :

٦٣٠ - نَتِجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِينًا أَلْتَمَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ^(٣)

وقوله :

٦٣١ - بِحَوْرَانَ يَعْصِرُنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ^(٤) .

ومن النحويين من جعلها ضمائر . ثم اختلفوا : فقيل : ما بعدها بدلٌ منها . وقيل : مبتدأ . والجملة السابقة خبر . والصحيح الأول ، لنقل الأئمة أنها لغة ، وعزيت لطيء ، وأزد شنوءة . وكان ابن مالك يسميها لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » وهو مردود ، كما بيته في (أصول النحو) وغيره^(٥) .

• • •

(١) لابن قيس الرقيّات ديوانه ١٩٦ و صدره :

• تولّى قتال المارقين بنفسه •

انظر ابن عقيل ١ : ١٦١ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٧٩٠ والأشموني ٢ : ٤٧ .

(٢) نسبه في التصريح ١ : ٢٧٦ لأمية . ونسب في شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٨٣ إلى أحيحة ابن الجلاح .

والبيت من شواهد أوضح المسالك رقم ٢٠٧ . وفي ط : « في شراء » تحريف .

(٣) في الدرر ١ : ١٤٢ يذكر أنه لم يعثر على قائله . وفي حاشية ياسين ١ : ٢٧٦ أنه نسب إلى أبي فراس الحمداني في ترجمته التي ضمها كتاب « بئمة الدهر » .

(٤) للفرزدق . و صدره :

• وَلَكِنْ دِيَّافِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ •

انظر ديوان الفرزدق ٥٠ ، وسيبويه ١ : ٢٣٦ . والخزاعة ٢ : ٣٨٦ ، ٣ : ٢٩٣ ، ٤ : ٣٣٤ ، ٥٥٤ .

وابن يعيش ٧ : ٧ .

وفي ب : « بجوزان » مكان : « بحوران » ، تحريف .

(٥) عبارة : « كما بيته في أصول النحو وغيره » سقطت من أ ، ب .

[حذف عامله]

(ص) : ويحذف لقرينة^(١) كأن يجاب^(٢) به نفي ، أو استفهام . ولا يقاس : « لِيُبَيْكُ لِزَيْدٍ ضَارِعٌ » .

وقيل : يجوز إن أمن ، وجوز قوم : زيد عمرأ ، أي « ليضرب » للدليل .

(ش) : يجوز^(٣) حذف عامل الفاعل لقرينة كأن^(٤) يجاب به نفي أو استفهام ، كـ « زيدٌ » في جواب ما قام أحد ، أو مَنْ قام ؟

ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى : « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رَجَالٌ^(٥) » ، على قراءة بناء يُسَبِّحُ للمفعول ، إذا التقدير يُسَبِّحُهُ رجالٌ لدلالة يُسَبِّحُ عليه . ومثله قول الشاعر :

٦٣٢ — • لِيُبَيْكُ زَيْدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ^(٦) •

أي يبكيه^(٧) ضارع .

واختلف في القياس على ذلك . فمنعه الجمهور . وجوزه الجرّمي . وابن جني وابن مالك حيث لم يلبس الفاعل بالنائب عنه . فلو قيل : يُوَعِّظُ فِي الْمَسْجِدِ رَجَالٌ عَلَى مَعْنَى : يعظ^(٨) رجال لم يجوز لصلاحية^(٩) إسناد « يوعظ » إليهم ، بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزيد^(١٠) ، فإنه يجوز لعدم اللبس .

وأجاز بعض النحويين : زيد عمرأ بمعنى لِيَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرَأً ، إذا كان ثمّ دليل على إضمار الفعل ، ولم يلبس . ومنع ذلك سيبويه ، وإن لم يلبس ، لأن إضمار فعل

(١) ط : « بقرينة » بالباء ، تحريف . (٢) ط فقط : « كجواب » مكان : « أن يجاب به » .

(٣) ط : « الجوار » بالراء مكان : « يجوز » ، تحريف . (٤) ط : « كان » تحريف .

(٥) النور ٣٦ ، ٣٧ . (٦) لضرار بن هشل يرثي أخاه يزيد . وعجزه :

• وَمُخْتَبِطٌ مَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِحُ •

وهذه النسبة لصاحب الدرر ١ : ١٤٢ ، ونسبه العيني وسيبويه ١ : ١٤٥ ، ١٨٣ إلى الخاث بن نبيك . وانظر الإيضاح ٧٤ ، والأشْمُونِي والعيني ٢ : ٤٩ .

(٧) ط فقط : « يبكيك » . (٨) ط : « لفظ » باللام ، والفاء تحريف .

(٩) أ : « لعدم صلاحية » تحريف لا يتفق مع الأسلوب . وصوابه من ب ، ط .

(١٠) أ ، ب : « زيد » مكان : « يزيد » .

الغائب هو على طريق التبليغ . وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ، لأن المعنى : قل له : ليضرب ، فكثُر الإضمار [١٦١] ، فرفض (١) .

• • •

[الفصل بين الفعل وفاعله]

(ص) : مسألة : الأصل أن يلي فعله . وقد يفصل بمفعول ، لا إن ألبس خلافاً لابن (٢) الحاج في مقدّر الإعراب . أو كان ضميراً غير محصور . ويجب إن كان المفعول ضميراً . ويؤخر ما حصر منهما (٣) بيّاناً ، وكذا إلاً خلافاً للكسائي مطلقاً . وللقرآء ، وابن الأنباري في حصر الفاعل . وحكم المتصل بضمير مرّ .

(ش) : الأصل أن يلي الفاعل (٤) الفعل ، لأنه منزّل منه منزلة الجزء .

ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو : ضرب عمرأ زيد .

ويجب البقاء (٥) على الأصل إذا حصل لبس كأن (٦) يخفي الإعراب ، ولا قرينة نحو : ضرب موسى عيسى ، إذ لا دليل حيثنذ على تعيين (٧) الفاعل من المفعول . وهذا ما نصّ عليه ابن السراج والجزولي والمتأخرون . ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاج في نقده (٨) على «المقرّب» : بأن سبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية ، وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس ، ثم لا يقال بامتناعها (٩) كتصغير عمّر ، وعمّرو ، فإن اللفظ بهما واحد ، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما ،

(١) كلمة : « فرفض » سقطت من ط .

(٢) أ : « لأن » مكان : « لابن » ، تحريف .

وابن الحاج سبقت ترجمته ٢ : ١٨ .

(٣) ط : « منها » مكان : « منهما » ، تحريف .

(٤) ط : « الفاعل » . تحريف . (٥) أ : « البقاء » مكان : « البقاء » ، تحريف .

(٦) ط : « كان » تحريف . (٧) أ : « نيتين » مكان : « تعيين » تحريف .

(٨) ب : « هذه » مكان : « نقده » ، تحريف .

(٩) عبارة : « ثم لا يقال بامتناعها » سقطت من أ .

مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به ، لما لهم في ذلك من غرض ، فلا يبعد لذلك جواز ضرب : موسى عيسى ، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه . انتهى .

فإن كان قرينة معنوية أو لفظية جاز وفاقاً نحو : أكل الـكـمـتـرى موسى ، وأضنت سَعْدَى الحمى ، وضربت موسى سعدى ، وضرب موسى العاقل عيسى .
ويجب البقاء^(١) على الأصل أيضاً : إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور نحو : ضربت زيداً ، وأكرمتهك ، لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله .
ويجب الخروج عن الأصل : إذا كان المفعول ضميراً ، والفاعل ظاهراً لما ذكرنا نحو : ضربني زيد .

ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً وإنما إجماعاً خوف الإلباس . وكذا بإلآعلى الأصح إجراء لها مجرى « إنما » نحو : إنما^(٢) ضرب عمرأ زيد ، أي لا ضارب له غيره . وقد يكون لزيد مضروب آخر . وإنما ضرب زيد عمرأ ، أي لا مضروب له غيره ، وقد يكون لعمرأ ضارب آخر . وكذا ، إنما ضرب زيداً أنا . وإنما ضربت زيداً أو إياك . وما ضرب عمرأ إلاً زيد . وما ضرب زيد إلاً عمرأ . وما ضرب زيد إلاً أنا . وما ضربت لإزيداً ، أو إلاً^(٣) إيتاك .
وأجاز الكسائي : تقديم المحصور بإلآ فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه ، بخلاف إنما . ومنه قوله :

٦٣٣ — • فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامَهَا^(٤) •

(١) أ : « البناء » بالنون ، تحريف .

(٢) من قوله : « إنما ضرب عمرأ زيد » إلى قوله : « وإنما ضرب زيد عمرأ » سقط من أ .

(٣) أ « وإلآ » بولو العطف .

(٤) في الدرر ١ : ١٤٣ منسوب إلى مجنون بني عامر ..

وصلره :

• تزوّدت من ليلي بتكليم ساعة •

وهذا الشاهد وجدته في ديوان ذي الرمة ص ٧١٤ من قصيدة أولها :

مَرَرْنَا عَلَى دَارِ لَيْتَةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا قَدْ كَادَ يَغْفُو مَقَامَهَا =

وقوله :

٦٣٤ - ولما أبى إلا جِماحا فؤاده ^(١) .

وقوله :

٦٣٥ - فلم يدّر إلا الله ما هيّجت لَنَسا ^(٢) .

وقوله :

٦٣٦ - ما عاب إلا لثيمٌ فِعِلَ ذِي كَسْرَم ^(٣) .

وأجاز الفراء وابن الأبياري: تأخير الفاعل إن حصر المفعول. ومنعاً تقديمه إن حصر هو ، لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم ، فحصل للمحصور فيه تأخير ^(٤) من وجه ، وهو النية ، بخلاف ما إذا كان هو المحصور ، وقدم فإنه يكون في رتبته ، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه ^(٥) .

= غير أن صدره في الديوان مختلف عنه في الدرر ، فقد جاء في الديوان كما يلي :

• تداويت من مي بتكليمه لها .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١٧ ، وابن عقيل ١ : ١٦٦ . والأشموني ٢ : ٥٧ .

(١) لدعلب الخزاعي . وعجزه :

• وَتَمَّ يَنْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١٦ ، والأشموني ٢ : ٥٧ .

(٢) في الدرر ١ : ١٤٣ يقول : « إنه لم يعثر على قائله » .

وقد عثرت على قائله ، وهو ذو الرمة ديوانه ٧١٤ . وعجزه :

• عَشِيْبَةٌ أَنَاءَ الدِّيارِ وَشَأْمُها .

(ووشامها) روى بكسر الواو وهو جمع وشيمة . وهي كلام الشر . وافتحتها على أنه جمع : شامة . وهي العلامة .

انظر حاشية الحضري ١ : ١٦٦ . وفي الديوان : « أهلة » . كان : « عشية » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٢٣ ، وابن عقيل ١ : ١٦٦ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

• وما جفا قطُّ إلا جُبًّا بَطَّلًا .

من شواهد : الأشموني ٢ : ٥٧ .

(٤) ب : « تأخر » مكان : « تأخير » . (٥) أ : « وجد » مكان : « بوجه » . تحريف .